



الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة ٢٩

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

والأطفال، الذين لم يشككوا أي خطر عسكري على الإطلاق، تنفطر لها القلوب حقا.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES-10/L.19)

ونقدر بطبيعة الحال حق وواجب إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، وبالتالي فإننا ندين الهجمات بصواريخ القسام التي تطلق إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. ولكننا ندين بنفس القوة الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين، الذي لا يتولد عنه إلا المزيد من العنف والكراهية وانعدام الأمن. ونحن لذلك نضم صوتنا إلى الآخرين في مطالبة إسرائيل بالكف فورا عن عملياتها العسكرية في غزة وتقديم المسؤولين عن مأساة بيت حانون للعدالة. وفي الوقت ذاته، نؤكد مجددا مناشدتنا السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لوقف الهجمات الصاروخية على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء.

وفي ضوء العنف المتصاعد، ينبغي أن يكون من الواضح للجميع الآن أن الصراع العربي الإسرائيلي لا حل عسكريا له. وكلما اعتمدنا على الوسائل العسكرية، قلصنا فرص الوصول إلى سلام دائم. وأرى أن نبني جهودنا على تلك المقدمة التي لا تُدحض. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أولا

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وعليه، فسوف أتوخى الإيجاز.

بالنظر إلى زيادة المعاناة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية والآفاق المظلمة لعملية السلام، نرى أن الوقت قد حان لكي نتدبر بشكل جماعي المواضيع التي أخطأنا فيها. وفي هذا الصدد، فإن ما يحدث في قطاع غزة لا يمكن قبوله. ولا يمكن بحال من الأحوال تبرير قتل المدنيين الأبرياء. وقد صدمنا بشكل خاص بالحادث الذي وقع في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. لقد كانت صور القتلى من النساء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ولا سيما السبب الجوهري في انعدام الاستقرار في تلك المنطقة، قضية فلسطين.

ونشاطات الوفود الكثيرة ما أعربت عنه اليوم من قلق عميق إزاء تدهور الحالة في غزة وما حدث مؤخرا من إزهاق مأساوي ورهيب للأرواح في المنطقة. كما نشاطات الآخرين شعورهم العميق بالأسى لمأساة الموت والدمار والأذى والبؤس التي حلت بكل هذا العدد من الأسر، وما برحت المأساة تتكشف فصولها على مدى الأشهر القليلة الماضية. ومن ثم فإن مصرع ١٩ شخصا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في بيت حانون يقع ضمن سياق أليم لمأساة أوسع نطاقا في الشرق الأوسط.

ومع أننا ننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازينا القلبية لجميع الأسر الشكلى في خسائرها، نرى من الضروري أن يُتخذ إجراء ما لتجنب مزيد من المآسي. وقد أحطنا علما بإعلان حكومة إسرائيل عن إجراء تحقيق في ذلك الحادث. ونرجو أن تُنشر نتائجه وأن يتخذ إجراء سريع ضد المسؤولين عنه. كما نخطط علما بأن مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/ES-10/L.19 يدعو إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة. ونرجو ألا تعود البعثة بمجرد إعادة سرد لجريات ذلك الصباح المشؤوم، بل أن تأتي أيضا بمقترحات لتجنب تكرار مآسٍ مماثلة. ولا تزيدنا تلك الأحداث الأخيرة إلا يقينا بأن الأمر يتطلب شجاعة أدبية من طراز راق للغاية من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد.

ولم ينقض وقت طويل منذ كانت الحالة في الشرق الأوسط تبدو أكثر إشراقا. فقد رحبنا في العام الماضي بتنفيذ إسرائيل خططها لفك الارتباط من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية. ووصفت الهند ذلك العمل آنذاك بأنه خطوة أولى هامة نرجو أن تكلل بتسوية تفاوضية مقبولة لكلا

أن نفتتح أمام الشعب الفلسطيني باب الأمل وأن نخفف عنه. ويجب أن نهى الأوضاع الضرورية التي تسمح للفلسطينيين بالتطلع إلى المستقبل ورؤية آفاق يوثق بها للأمن والرخاء والاستقرار. والشعب الإسرائيلي بالطبع لا يستحق أقل من ذلك. فينبغي له أن يتمكن أيضا من العيش في سلام وأمن مع جيرانه وأن يجني منافع التعاون والاستقرار.

وتشمل الطريقة الوحيدة المحدية لتحقيق تلك الأهداف استئناف المفاوضات المفيدة بين الجانبين على أساس خارطة طريق المجموعة الرباعية، التي تتوخى حلا يقوم على أساس دولتين. ونرى أن جهود الرئيس عباس لتحقيق وحدة وطنية على هذا الأساس سوف تشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وينبغي لذلك ألا ندخر وسعا لدعمه في هذا المسعى الهام.

ويتطلب تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع شجاعة وبعد نظر من جانب كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن جميع البلدان القادرة على التأثير في الحالة. ورغم ما قد يكتنف ذلك من صعوبة، فلا يوجد خيار آخر. وينبغي لذلك أن نتصرف جميعا على نحو مسؤول وأن نحاول إعادة عملية السلام إلى مسارها دون مزيد من الإبطاء.

ونرجو أن يكون في اجتماع اليوم ناقوس خطر يعلن عن إلحاح الحالة، وأن يحشد جميع العناصر الضرورية تحقيقا لتلك الغاية. وستواصل تركيا من جانبها، في تعاون كامل مع جميع الأطراف المعنية، بذل أقصى جهودها من أجل إحلال السلام والاستقرار في ربوع المنطقة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة على إعادتكم عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، فيما يتعلق بمسألة تثير لدى المجتمع الدولي قلقا خطيرا ومستمرًا: الحالة في الشرق الأوسط،

باستمرار على استئناف الحوار المباشر على أساس المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ولذلك، انضمنا إلى الأغلبية العريضة من البلدان التي أكدت باستمرار التزامها بالحل التفاوضي على أساس الدولتين المقبول من الطرفين الرئيسيين، والذي يمكن أن يتمخض عن قيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا وذات سيادة ومستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ودائما نعيد التأكيد على أن خريطة الطريق، كما أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ما زالت هي الإطار الأساسي لحل هذا الصراع المرير. ونؤيد دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى أن تنظر في وسائل إبداعية لتنفيذ خريطة الطريق بالكامل، حيث أنها يمكن أن تؤدي بدون تأخير إلى حل هذا الصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

وأحد مصادر القلق هو مواصلة وضع العراقيل التي ستجعل من الصعب جدا إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء، فضلا عما تسببه من شعور بالمرارة لدى الأجيال. لقد كتب إدوارد سعيد، في نيويورك في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بعض الكلمات البسيطة والمؤثرة التي ما زالت وثيقة الصلة بهذا الموضوع: "إذا كان هناك مستقبل محترم للإسرائيليين والفلسطينيين، فيجب أن يكون مستقبلا مشتركا لا يقوم على إلغاء أحدهما للآخر".

ولا يمكن إلا أن يساورنا بالغ القلق إزاء الثمن الإنساني، الذي غالبا ما تحجبه العناوين الرئيسية الأكبر والأكثر بشاعة التي يسببها العنف. إن دوامة الفوضى والعنف تخلق آثارا بعيدة المدى على استقرار المنطقة بأسرها. ونطالب باعتماد تدابير عاجلة لتحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار، نرحب بإعلان أعضاء المجموعة الرباعية قبل شهرين استمرار وتمديد

الجانبيين وفقا لخارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أعربنا عن أملنا أن يشجع إجراء الانتخابات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية وتشكيل ائتلاف حاكم جديد في إسرائيل على استئناف مرغوب لعملية السلام، تماما كما أعربنا عن الأمل في أن يبدي الجميع المرونة اللازمة لإيجاد الحلول الوسط الضرورية لتجاوز المواقف المتصلبة.

ومن المؤسف أن النتيجة كانت عكس ذلك. لقد راقبنا بفزع متزايد تقاعس المجتمع الدولي عن التعامل مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة حديثا، مما أدى إلى كل من الوقف شبه الكامل للمساعدات الدولية واحتجاز نصيب فلسطين من الضرائب والإيرادات. إن انهيار الاقتصاد الفلسطيني شبه الكامل الناجم عن ذلك إنما يزيد الحالة المتفجرة أصلا اشتعالا، لا سيما بين الشباب الساخطين. ويؤدي تجدد الهجمات بالصواريخ والتفجيرات الانتحارية بالقابل في إسرائيل إلى وقوع خسائر بين صفوف المدنيين. كما أدى اختطاف جندي إسرائيلي إلى انتقام عسكري هائل غير متناسب ولا مبرر له، فضلا عن اعتقال ممثلي الشعب الفلسطيني والوزراء الفلسطينيين. ولا يمكن إجراء حوار في ظل هذه الظروف. ولا يمكن لاستخدام القوة وسلب القدرة التعويضية إلا أن يزيد الأزمة عمقا بتعميق الإحساس بالخسارة.

كلنا متفقون على أن العنف لن يؤدي إلى حل دائم. ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق حوار مفيد وصادق وموجه صوب النتائج - حوار يهدف إلى إيجاد طريق إلى الأمام. ومنذ البداية، ما فتئت الهند تدعو إلى تسوية سياسية. ولنضرب مثالا واحدا، لقد تصور جواهر لال نهرو، في مذكرة عن فلسطين كتبها مبكرا في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨، قيام اتحاد فيدرالي في فلسطين بكيانين إسرائيليين وفلسطينيين يتمتع كل منهما بحكم ذاتي كامل. وفي هذا الإطار، نحث

اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني.

فقد أصبح من غير المقبول استمرار غض الطرف عن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أصبح من غير المقبول تفسير حق الدفاع الشرعي عن النفس بأنه قتل الأبرياء وهم نيام، وبأنه الاستهداف المتعمد للبنية الأساسية الفلسطينية بكافة السبل العسكرية. كما لم يعد من المقبول الادعاء بأن أحداث بيت حانون جاءت نتيجة خطأ تكتيكي. فنحن نرفض أي اعتداءات إسرائيلية على أي مواطن فلسطيني عن عمد أو نتيجة خطأ تكتيكي أو استراتيجي، فحقوق الإنسان الفلسطيني تتساوى تماما مع حقوق الإنسان الإسرائيلي في كافة المجالات.

إن وفد مصر يعرب عن الأسى إزاء استخدام حق النقض ضد قراراتين متتاليتين في مجلس الأمن يهدفان إلى حماية حقوق الإنسان الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية، الأمر الذي يتناقض مع الرؤية الجديدة التي اعتمدها أساسا لاحترام حقوق الإنسان في دول العالم أجمع دون استثناء. ويفرض على الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز المسؤول أصلا عن حماية حقوق الإنسان، أن تتدخل بإجراءات عملية لضمان هذا الاحترام، ولضمان عدم تكرار هذه الاعتداءات في المستقبل، خاصة بعد أن أثبتت التجربة أن ترك هذه المسؤولية لمجلس الأمن وحده في إطار ممارسته لمسؤولياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين يهدد باستمرار ظواهر الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا الشعوب.

ولذا، فإننا نؤيد كل ما ورد في مشروع القرار A/ES-10/L.19 المقدم إلى الدورة الاستثنائية الطارئة. ونؤيد الخطوات التي تطالب بالوقف الفوري للهجمات العسكرية الإسرائيلية، وبانسحاب إسرائيل إلى مواقع ٢٨ حزيران/يونيه

الآلية الدولية المؤقتة لتوفير قناة لمجتمع المانحين لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني مباشرة.

لقد شرعنا في جهودنا المتواضعة للمساعدة في تجنب أزمة إنسانية أكبر في فلسطين. فبغض النظر عن إعلانات المساعدة السابقة، بما في ذلك هبة بمبلغ ١٥ مليون دولار أعلن عنها أثناء زيارة الرئيس عباس للهند في شهر أيار/مايو الماضي، سلمنا مؤخرا أول شحنة من الأدوية والمستلزمات الطبية التي شكلت جزءا من المساعدة الإنسانية المعلن عنها وتبلغ مليوني دولار.

وختاما، نأمل أن تعمل المجموعة الرباعية والأطراف الفاعلة الإقليمية ذات الصلة على التخفيف من حدة الوضع، وتضع حدا لدائرة العنف والعنف المضاد لتجنب الأزمة الإنسانية التي نواجهها حاليا.

السيد عبد العزيز (مصر): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على سرعة الاستجابة لطلب استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية، التي كان آخرها مذبحة بيت حانون في قطاع غزة. ونحن نؤيد ما ورد في بيان كوبا نيابة عن دول عدم الانحياز، وبيان أذربيجان نيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

فمما لا شك فيه أن فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين الفلسطينيين من القتل والاعتداء المتكرر، نتيجة استخدام أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض بعد أن تم تخفيف مشروع القرار إلى أقصى درجة، أصبح يستلزم أن توجه الجمعية العامة رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي، ممثلا في أكثر الأجهزة ديمقراطية في الأمم المتحدة، لا يتفق مع الحماية التي يوفرها مجلس الأمن لإسرائيل، رغم جرائمها وخرقها المتكرر لقواعد القانون الدولي ولالتزاماتها كسلطة احتلال بموجب

عنها، بحماية المدنيين الفلسطينيين؛ وعدم السكوت عن انتهاكات سلطة الاحتلال لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بإيفاد بعثة تقصي حقائق للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية وتحديد المسؤوليات الجنائية والمدنية عما لحق بالشعب الفلسطيني من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

رابعا، خلق المناخ المناسب للعودة إلى مفاوضات من خلال تبادل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف والأسرى الفلسطينيين من جهة، والإفراج الفوري عن الوزراء والنواب والمسؤولين الفلسطينيين من جهة أخرى، على أن يتوازى ذلك مع وقف الجانب الإسرائيلي لعملياته العسكرية، في إطار متزامن، مع وقف الجانب الفلسطيني لإطلاق الصواريخ من داخل الأراضي الفلسطينية باتجاه إسرائيل، تحت الرقابة الدولية.

خامسا، قيام الأطراف الدولية المعنية كافة، وخاصة المجموعة الرباعية، بالتحرك الفوري لإعادة الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى طاولة المفاوضات؛ واتخاذ خطوات فعالة للتعامل مع قضية فلسطين بأبعادها كافة، من خلال مفاوضات الحل النهائي، كما طالب بذلك وزراء الخارجية العرب في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، باعتبار ذلك المنهج الصحيح لتحقيق السلام العادل القائم على حل الدولتين، والذي يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام واستقرار.

وفي سبيل تحقيق السلام العادل والشامل، ترحب مصر بجميع المبادرات الخلاقة القائمة على الرغبة الصادقة في التوصل إلى السلام العادل والشامل، وعدم تغليب مصالح

٢٠٠٦ في قطاع غزة، وتشكيل بعثة تقصي حقائق في بيت حانون، ووضع آلية دولية تكفل حماية المدنيين الفلسطينيين. كما تؤكد على أهمية اتخاذ خطوات عملية وملموسة أخرى لتحقيق استقرار الوضع وتحريك عملية السلام، وذلك من خلال السعي إلى تنفيذ عدد من التدابير وإجراءات بناء الثقة بما يسمح للطرفين بالتوصل إلى أفق سياسي جديد، وليس مجرد تقديم الوعود وتنفيذ بعض الإجراءات المحدودة دون إيجاد حل جذري للقضية من خلال إنهاء الاحتلال.

وفي هذا السياق، تؤكد مصر على أهمية عدد من الخطوات التي يمكن أن تشكل أساسا لاستعادة الثقة والتحريك نحو تحقيق السلام، وهي: أولا، التزام إسرائيل، سلطة الاحتلال، بواجباتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بما فيها وقف استهداف المدنيين وجميع أشكال العنف والعقاب الجماعي التي تطبقها، والتي تشكل انتهاكات صارخة ومتتالية لحقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، وتشكل في نفس الوقت جرائم من تلك التي يعاقب عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مع خلق آلية واضحة للمراقبة الدولية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تكفل عدم تكرار تلك الانتهاكات.

ثانيا، فك إسرائيل للحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وسرعة التحرك لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة والضفة الغربية، والتوقف عن بناء الجدار العازل وهدم ما تم بناؤه، وتحديد العمل باتفاقية الحركة والعبور وتنفيذها بفتح المعابر تسهيلا لحرية تنقل الفلسطينيين والسماح باستمرار تقديم الدعم الإنساني لهم، خاصة معبر رفح الذي يتعين فتحه باستمرار في هذا الإطار.

ثالثا، ابتعاد المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة بمختلف أجهزتها، عن ازدواجية المعايير في التعامل مع القضية الفلسطينية؛ وقيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، التي تخلى

مشروع القرار هذا عديدة ومألوفة. وبما أنه لا يتخذ منهجا واقعيا وعادلا وبناء تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإنه لن يعزز تطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى حياة أكثر أمنا وسلاما وازدهارا، وهو هدف يتشاطره كثيرون منا.

ومن المؤسف أن هذا النوع من مشروع القرار لا يخدم إلا تصعيد التوترات بخدمة مصالح العناصر المعادية لحق إسرائيل في الوجود، غير القابل للتصرف والمعترف به. وهو بذلك يعمّق الشكوك في الأمم المتحدة، مما يجعل الكثيرين يستخلصون أن المنظمة عاجزة عن القيام بدور مفيد في المنطقة.

والتحدي المتمثل في المضي قُدماً نحو رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن، يتطلب جهودا جادة وثابتة من الطرفين، والدعم البناء من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. ومن المؤسف أننا لا نرى حتى الآن سوى القليل من الدعم البناء لجهود حقيقية للتقدم نحو هدف الدولتين.

ولكن، بمعنى أوسع، يجب على الأمم المتحدة أن تواجه مسألة أكثر أهمية، تتعلق بملاءمتها وفائدتها في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ونعتقد أن الأمم المتحدة يلحق بها الضرر عندما يسعى أعضاؤها إلى تحويلها إلى منتدى شغله الشاغل توفير منبر أناني للتهجم على إسرائيل والولايات المتحدة، والأنكى من ذلك أن طبيعة ديناميات التقسيم إلى مجموعات في هذه المنظمة تعيق بشكل خطير المبادئ التي تأسست عليها. فمع أننا نعلم أن هناك كثيرين ممن يفضلون أن يروا تعاوننا أفضل، وجمعية عامة أكثر فعالية، وصلة أوثق بين أعمالنا والعالم الحقيقي، فإن مشروع القرار هذا مثال آخر على احتجاز العناصر المعتدلة رهينة من قبل عدد قليل من الدول المتطرفة أو من أولئك الذين تشوه

طرف على طرف آخر، تحقيقا للشرعية الدولية القائمة على العدالة والمساواة واحترام القانون الدولي.

وختاما، فإننا تحقيقا لتلك العدالة، نتطلع إلى قرار سريع من اللجنة الخامسة، قبل نهاية هذا النقاش اليوم، حتى يتم اعتماد مشروع القرار الذي طال انتظاره في الجمعية العامة.

السيد بولتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): بالأمس فقط اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع قرار أكد الحاجة إلى تلافي قرارات بشأن حقوق الإنسان في بلد محدد، تكون مدفوعة سياسيا ومتحيزة. وطلبت إلى الدول الأعضاء مقاومة "الاستهداف الانتقائي لبلدان بمفردها" وتلافي "المعايير المزدوجة" (A/C.3/61/L.31/Rev.1، الفقرة ٤). والواقع أن كثيرين من مقدمي مشروع القرار ذاك هم أنفسهم منتهكون سيئو الصيت لحقوق الإنسان، وكانوا يحاولون إبعاد الانتقاد عن سياساتهم ذاتها. لكننا نرى أن من المفارقة الشديدة أن نكون هنا، بعد يوم واحد فقط على طلب اللجنة الثالثة إلى الدول الأعضاء التصرف "بتجرد وموضوعية" (المرجع نفسه، الفقرة ٣)، نناقش مشروع قرار بشأن بلد محدد، مدفوع سياسيا بدرجة عالية، ومتحيز ضد بلد ظل هدفا للجمعية العامة طوال عقود: أي، إسرائيل. والولايات المتحدة تطلب تصويتا مسجلا على مشروع القرار A/ES-10/L.19، ونصوت ضده بـ "لا".

إن الجمعية العامة، إذ تنعقد مرة أخرى في دورة استثنائية طارئة، معروض عليها مشروع قرار أحادي الجانب وغير متوازن، يتناول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومشروع القرار هذا، مثل مشاريع قرارات أخرى سبقته، يُخفي جدول أعمال لا يمت بصلة إلى ذلك الصراع، الذي لم يتم تناوله، على أية حال، بطريقة نزيهة وسليمة. ونواقص

منظومة أمم متحدة مكونة من وكالات تنال الاحترام عن دورها في حل الصراعات، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والتعليم والثقافة، أم أننا سنظل نرضخ لجدول أعمال من التحيز والتسويق والمجادلات؟ إن الدول الأعضاء يجب أن تثبت إرادتها في الانفصال عن الماضي وجعل الأمم المتحدة صوتاً مفيداً، لا للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فحسب، وإنما لصراعات ومسائل أخرى في جميع أرجاء العالم أيضاً.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن أبدأ بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم على الدعوة مرة أخرى إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في أعقاب التقاعس المفروض على مجلس الأمن نتيجة سوء استعمال الولايات المتحدة لحق النقض. وجلسة الجمعية العامة هذه حسنة التوقيت وضرورية حقاً لتناول التهديدات الخطيرة التي تشكلها المجزرة التي قام بها النظام الإسرائيلي للسلام والأمن في المنطقة وخارجها.

والحملة الحربية الإسرائيلية الأخيرة في غزة، والتي نفذت بوسائل منها قذف المناطق السكنية والبنية الأساسية الحيوية، بخاصة في بيت حانون، وقصفها من الجو أودت بحياة أكثر من مائة من المدنيين، والكثير منهم من النساء والأطفال، وجرح أكثر من ٣٦٠ شخصاً. ودمرت أيضاً مبان سكنية وإدارية وطبية وتعليمية ودينية، ما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

ولا بد أن تعالج الهيئة هذه المسألة لأن المجتمع الدولي رُوع بشدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر لدى علمه بأن ١٩ من المدنيين الأبرياء، منهم النساء والأطفال، قد قُتلوا بوحشية وجُرح العشرات غيرهم حينما تم قذف منازلهم نتيجة عمل من أعمال إرهاب الدولة اقترفه النظام

جداول أعمالهم السياسية الضيقة الغرض المزعوم لمشروع القرار هذا ومشاريع القرارات الأخرى.

ومجلس حقوق الإنسان وقع منذ إنشائه في وقت سابق من هذا العام، في المصيدة نفسها، وجرّد نفسه من المشروعية بتركيزه الاهتمام على إسرائيل بصورة حصرية تقريباً. ولم يستطع، في الوقت نفسه، معالجة الانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان في بورما ودارفور وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبلدان أخرى. ومن المحزن رؤية مجلس حقوق الإنسان يتحول على ما يبدو إلى جهاز أسوأ من سلفه في هذا المجال.

ومشكلة التحيز ضد إسرائيل هذه ليست مقتصرة على مجلس حقوق الإنسان. إنها ظاهرة ملازمة لثقافة الأمم المتحدة. إنها مشكلة تعتور النظام منذ عقود عديدة، وتغلغلت في الهيكيلة الكاملة لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها. وبالذهاب إلى ما هو أبعد من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، فإن مقدمي مشروع القرار اليوم حرفوا جهود الهيئات غير السياسية في الأمم المتحدة، مثل اليونسكو، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة العمل الدولية بمجادلات أحادية الجانب وغير ملائمة، ومؤذية حقاً، للولايات غير السياسية لتلك الوكالات - وغير مفيدة لقضية الشعب الفلسطيني والسلام الإقليمي وتلك الجهود لا تخدم إلا تأكل مصداقية الأمم المتحدة وتقويض هدف حسم المشاكل الكامنة في لب الصراع.

وعواقب ذلك النهج المتعنت وغير البناء والتحيز واضحة بشكل مؤلم: فلم يلق أي فلسطيني المساعدة، والأمم المتحدة لا تزال فاقدة مصداقيتها نتيجة عجزها عن مواجهة التحدي الخطير للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بطريقة جادة ومسؤولة. وعلى الدول الأعضاء أن تختار، هل نريد

وسياساته غير القانونية وجرائمه الأثيمة ووضع حد لعدوان إسرائيل واحتلالها غير القانوني المستمر للأرض الفلسطينية. وبالقيام بذلك، ترسل الجمعية العامة رسالة جلية إلى النظام الإسرائيلي بأن يوقف حملة إرهاب الدولة والعدوان والاحتلال التي يقوم بها والتي يوجهها ضد الفلسطينيين وغيرهم. وفي هذا السياق، ينبغي للجمعية العامة أن تقوم بإجراءات منها الإدانة القوية لهذه الجرائم، والمطالبة بالوقف الفوري للاعتداء العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين، وإنشاء بعثة لتقصي الحقائق فيما يتعلق بجولة العدوان التي قامت بها إسرائيل مؤخرا، ومعالجة الحالة الإنسانية الأليمة التي يعاني الشعب الفلسطيني منها. ونحن، أعضاء هذه الهيئة العالمية، ينبغي ألا نستكين ما لم تتحقق هذه الأهداف وحتى تتحقق بالكامل.

ومن الواضح أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال لأي قدر من الافتراءات وإعادة ترديد المزاعم البالية التي لا أساس لها من جانب النظام الإسرائيلي وأصدقائه ضد الآخرين، ومنها ما سمعناه هذا الصباح وقبل هنيهة، أن يصرف انتباه المجتمع الدولي عن الهمجية الإسرائيلية في فلسطين. وفي وجه الصيغة الإسرائيلية المتكررة باستمرار في الإجماع والعدوان، وهي الصيغة التي دفعت المنطقة إلى أجواء أزمة متطاولة ومتنامية، ولأن الدعم السيئ النية من جانب الولايات المتحدة جعل مجلس الأمن عاجزا عن التصدي لهذه الحالة، ثمة حاجة إلى أن نطور سبلا ووسائل لتمكين الجمعية العامة من أن تعالج الجرائم الإسرائيلية بطريقة فعالة وبسرعة لصالح السلم والأمن الدوليين.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

لا يمكن للبرازيل سوى أن تعرب عن القلق البالغ إزاء تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد أدى ذلك حتما إلى فقدان كثير من الأرواح، في معظم الحالات نتيجة للرد العسكري غير المتناسب من جانب إسرائيل في شمال

الإسرائيلي. وهذه الجريمة الفظيعة تثبت مرة أخرى تصميم ذلك النظام على انتهاك أهم القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وازدراءه للأمم المتحدة. وفضحت هذه الجريمة أيضا سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في الاستمرار في حماية السلوك الإجرامي الذي يواصل النظام الإسرائيلي اتباعه.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي كان ينتظر بفارغ الصبر اتخاذ مجلس الأمن لإجراء حازم فيما يتعلق بالجرائم الإسرائيلية في غزة في الأسبوع الماضي، وبينما كانت أغلبية أعضاء المجلس على استعداد لاتخاذ ذلك الإجراء، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض مرة أخرى، في استخفاف صارخ بإرادة المجتمع الدولي ورغبته. إن حماية النظام الإسرائيلي وتوفير الغطاء له لمواصلة سلوكه المتكرر وإن كان لا يقل خطرا وإجراما بإفلات كامل من العقاب ينطويان على المسؤولية عن الأزمات الإقليمية والدولية المتعددة الأوجه الناشئة عن هذه السياسات والممارسات بشكل مباشر.

وإجراء الولايات المتحدة الأخير بتقويض الجهود المتواضعة في مجلس الأمن ينبغي رؤيته في السياق الأوسع لموقفها وسلوكها حيال الأمم المتحدة وحيال تعددية الأطراف عموما. وبينما تمنع الولايات المتحدة مجلس الأمن من تناول هذه التهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين، فإنها تسعى بحمة لحشد جدول أعمال المجلس بشواغل وهمية تخدم مصالحها الضيقة ومصالح قلة من الجهات المتحالفة معها. ومن الواضح أن هذا يتنافى مع مصالح الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي الذي أنشئت الأمم المتحدة لخدمته.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي والجمعية العامة التصدي بفعالية للمخططات غير المشروعة للنظام الإسرائيلي

وتشكل حالة الشلل الدبلوماسي الفعلي هذه تحدياً متجدداً للأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن. وما لم تتخذ تدابير سريعة وملموسة، قد تواجه المنظمة أزمة شاملة لا يمكنها السيطرة عليها. وعدم التحرك لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة المستعصية يرسخ التصور الشائع لدى المجتمع الدولي بوجود حالة من التقاعس. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق عادل وشامل يمهّد الطريق إلى سلام دائم ينهي الصراع العربي الإسرائيلي إلا باستئناف المفاوضات بمشاركة جميع الأطراف المهتمة.

ويجب إبقاء اهتمام خاص للمسألة الحساسة المتمثلة في وجود عدد كبير من السجناء الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل. وكتدبير من تدابير بناء الثقة، من المهم جداً أن يُفْرَج بسرعة عن الزعماء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين الآن في إسرائيل. وفضلاً عن ذلك، ندعو إلى إعادة الجندي الإسرائيلي المختطف وهيئة الظروف للتوصل إلى حل دائم للأزمة، بما في ذلك وقف إطلاق صواريخ القسام على السكان الإسرائيليين. إن إنشاء دولة فلسطينية حرة وديمقراطية وقادرة على الحياة اقتصادياً، بما يلي التطلعات المشروعة لشعبها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وضمن حدود معترف بها دولياً، شرط لا غنى عنه لضمان تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وتشدد البرازيل على ضرورة بدء عملية سياسية بغرض بلورة استراتيجية لمعالجة الأسباب الكامنة للصراع وتنفيذ الرؤية المتمثلة بوجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وينبغي أن تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار خريطة طريق التي أعدها المجموعة الرباعية، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

قطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة. وما يبعث على قلقنا العميق تلك الانتهاكات التي لا حصر لها للقانون الإنساني الدولي والتي يكون السكان المدنيون في فلسطين ضحاياها وتسبب دماراً واسع النطاق للممتلكات والبنية الأساسية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، فإننا نستنكر وفاة أكثر من ٢٠ فلسطينياً، ومنهم كثير من الأطفال والنساء، في بيت حانون وندعو إلى إجراء تحقيق كامل في الحادث. ونرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق لتقييم الحالة من منظور ذلك المجلس. ونتوقع أن تُجرى إسرائيل تحقيقاً محلياً وأن تحدد المسؤولية فيما يتعلق بجميع إجراءاتها العسكرية.

وتشجب البرازيل أيضاً التردّي المتنامي للظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين. فوفقاً للمقررين الخاصين، فإنهم يعانون من واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي حلت بالمنطقة في يوم من الأيام، الأمر غير المقبول بأي معيار من المعايير. وستدعم البرازيل جميع أنشطة المجتمع الدولي لتقليل حدة معاناة السكان المدنيين في فلسطين، وتدعو إلى الاستئناف السريع للمساعدة الإنسانية في الأراضي المحتلة.

والجمود الذي يعتري عملية السلام يبقى المنطقة برمتها دوماً في حالة عدم استقرار. وقد جاهرنا بقلقنا العميق في مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.5564). وأعربت البرازيل عن إدانتها لجميع أعمال العنف، وخصوصاً جميع أشكال الإرهاب، على الجانبين. واستعمال القوة ينبغي ألا يعتبر بديلاً عن تسوية سياسية لصراع ليس له بجلاء حل عسكري. والأعمال العسكرية في المنطقة خدمت أغراضاً كثيرة، ما عدا غرض السلام.

فلن يسود السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن تتطلع الأطراف المعنية إلى المستقبل الأبعد مدى، في محاولة لحل المشاكل التاريخية بين الشعبين العربي واليهودي وتحقيق التعايش السلمي لكل بلدان المنطقة. ولا يمكن للضربات العسكرية أن تضمن سلامة إسرائيل وأمنها؛ ولا يمكن كذلك للهجمات العنيفة أن تحقق السلام لفلسطين. فلقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن تسوية الصراعات عبر المفاوضات السياسية هو النهج السليم الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويشكل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تحديا كبيرا لمنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي عموما. فهو لا يؤثر على مستوى الأمن الدولي والنجاح في مكافحة الإرهاب فحسب؛ بل إنه يعرض التعايش السلمي بين مختلف الحضارات للخطر، وما هو أهم من ذلك فإنه ينال من مصداقية الأمم المتحدة نفسها. وهذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، التي نعقدتها ثانية اليوم، تأتي في توقيت مناسب للغاية. ويحدونا الأمل بأن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بواجبها المقدس بصون السلم والأمن الدوليين من خلال اتخاذ خطوات عملية بدون إبطاء لمنع المزيد من سفك الدماء والمآسي للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وبارسال رسالة واضحة لكلا الطرفين بإنهاء دوامة العنف والعنف المضاد والعودة على وجه السرعة إلى المسار الصحيح لمخاضات السلام.

السيدة نياموديزا (زمبابوي) (تكلت بالانكليزية):
بادئ ذي بدء، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

إن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة يعبر عن جزع المجتمع الدولي للانتهاكات المشينة

والبرازيل على اقتناع بأن من واجب الأمم المتحدة إيجاد حل سلمي لصراع يشكل عبئا رمزيا وعاطفيا كبيرا بالنسبة لكثير من البشر في جميع أنحاء العالم وهو صراع طال أمده كثيرا. ولذلك فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.19 الذي قدمته المجموعة العربية ومقدمون آخرون.

وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة ليعيد عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا الاقتراح الذي قدمه الرئيس لولا في بداية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة (انظر A/61/PV.10)، والذي يدعو إلى عقد مؤتمر موسع برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة بلدان المنطقة وغيرها من البلدان التي يمكنها، بما لديها من قدرات وتجارب ناجحة، أن تساعد بلدان الشرق الأوسط وشعوبه على إيجاد طرق للعيش في سلام رغم ما بينها من خلافات.

السيد ليو زمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يزجي الشكر إليكم، سيدي الرئيسة، على عقد جلسة هذا اليوم بناء على طلب جامعة الدول العربية.

في الآونة الأخيرة، استمر تصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العنيف، كما دلت على ذلك مأساة بيت حانون التي صدمت العالم. وفي الوقت نفسه، استمرت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في التدهور. لقد انتابنا ألم عميق من جرّاء تلك التطورات. والصين تشعر بقلق بالغ إزاء تردي الحالة الاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتهيب الصين بإسرائيل أن تنهي عملياتها العسكرية فورا. ونأمل أن يتفاعل كلا الجانبين مع جهود الوساطة الدولية لتفادي تفاقم الحالة بشكل أكبر.

وتمثل قضية فلسطين لب مسألة الشرق الأوسط. وما دام الحل النهائي لقضية فلسطين لا يزال بعيد المنال،

الذي قدمته قطر، يود وفدي أن يحتتم كلمته بالتعهد بتقديم دعمه القوي لمشروع القرار المعروض علينا والوارد في الوثيقة A/ES-10/L.19، ويحث كل الشعوب المتمدينة الحاضرة هنا أن تفعل نفس الشيء.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغيلوري (الكرسي الرسولي)
(تكلم بالانكليزية): إذ تستأنف الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، المعنية بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تعاطفه مع السكان المدنيين الذين يعانون تبعات العنف الأخير. كما أود أن أنقل دعوة البابا بنديكت السادس عشر للانضمام إليه في الابتهاال لعل الرب ينير الطريق للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية، فضلاً عن الدول التي تضطلع بمسؤولية خاصة في المنطقة، لكي تفعل كل ما في وسعها لوضع حد لإراقة الدماء، وزيادة مبادرات المساعدة الإنسانية والتشجيع على الاستئناف الفوري لمفاوضات مباشرة وجادة ومجدية.

ومع أسفنا للوفيات الجديدة، وإدانتنا لدوامة العنف الناجمة عن العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية، لا يسعنا إلا أن نذكر أن تلك الحوادث الفظيعة تشكل جزءاً من مسألة أكبر بكثير، تعتمل في المنطقة منذ أمد بعيد. وفي كل مرة تعقد الجمعية جلسة طارئة كهذه، نكرر ذكر قائمة الصعوبات والخلافات التي يبدو أنها لا تنتهي، والتي تفرق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يحتتم على الدول معالجة مشكلة الظلم الأساسي الماثل في صميم هذه القضية. وإعداد قائمة الأعراض بدون معالجة الأسباب الجذرية من الصعب أن يخدم أيّاً من الطرفين. فكل منهما مرغم على العيش في ظل توترات مخيفة من أعمال تفجير محتملة من الإرهاب

والغاشمة التي ترتكبها إسرائيل لكل ما هو مقبول من معايير القانون الدولي ومبادئه في أراضي فلسطين المحتلة.

إن القصف الجبان الذي قامت به قوات الدفاع الإسرائيلي للمدنيين الأبرياء ليلة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أسفر عن مقتل ١٩ من الأرواح البريئة، معظمهم من النساء والأطفال، كان وحشياً بقدر ما هو بلا مبرر. ومحاولة إسرائيل تفسيره على أنه غلطة لا تهمين الشعب الفلسطيني المفجوع فحسب بل أنها محاولة مقبحة بالنسبة لوفدي ولكل شعب محب للسلام في العالم.

ومما يحزن وفدي على وجه الخصوص، أنه في ضوء هذا الازدراء السافر لمعايير ومبادئ القانون الدولي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، اختارت دولة عظمى، تتظاهر بأنها تناصر الديمقراطية والمبادئ العادلة، أن تتغاضى عن ذلك العمل الوحشي بالتصويت ضد مشروع قرار متوازن لمجلس الأمن (S/2006/878) قدمه وفد قطر. وذلك يضفي المزيد من المصادقية على دعوتنا الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن لأنها تتعلق بإساءة استخدام حق النقض. وكان وفدي يتوقع أن يلتزم عضو مجلس الأمن ذاك الذي يتمتع بحق النقض بأهم عنصر أخلاقي، ألا وهو مبدأ العالمية، الذي يدعونا إلى أن نطبق على أنفسنا نفس المعايير التي نحاسب عليها الآخرين، إن لم تكن معايير أكثر صرامة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يعتمد ذلك العضو نفسه، وهو من باب المفارقة، طرف في المجموعة الرباعية، إلى أن يعرقل بلا حياء اعتماد مشاريع قرارات متوازنة ومجدية مماثلة لمجلس الأمن تستهدف حل مشكلة فلسطين حلاً دائماً وتخفيف محنة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فلقد فعل ذلك بانتظام يبعث على الإحباط.

وفي ضوء الحالة المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار شديد التواضع

عُلفت الجلسة الساعة ١٧/١٥ واستؤنفت الساعة ١٩/٠٠.

الرئيسة: أعطي الكلمة لممثل قطر لعرض نص منقح لمشروع القرار A/ES-10/L.19.

السيد النصر (قطر): باسم مقدمي مشروع القرار A/ES-10/L.19، الذي عُرض صباح اليوم، يسرني أن أعرض على الجمعية العامة النص المنقح لمشروع القرار الذي يجري الآن توزيع نسخ مبدئية منه في القاعة.

ولكني أود أن أقرأ الفقرة ٧ من المنطوق، حيث سقطت منه كلمة سهواً، ويكون نص تلك الفقرة كالتالي.

(تكلم بالانكليزية)

”ثُرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية العvisية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتدعو إلى مواصلة إمداده بالمساعدات الطارئة“.

الرئيسة: قبل أن نمضي في أعمالنا، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى التقرير المؤقت للجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/ES-10/L.19، بصيغته المنقحة شفويا. ويجري الآن توزيع هذا التقرير المؤقت، الذي أعد مؤقنا باللغة الانكليزية فقط، في قاعة الجمعية العامة. وسيصدر في وقت لاحق بوصفه الوثيقة A/61/582.

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/ES-10/L.19، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا: أذربيجان، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتسوانا، بيلاروس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السنغال، غانا،

أو التوغلات العسكرية، التي أدت إلى وفيات وإصابات وتدمير البنية التحتية.

ولا يمكن تجاهل مركزية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كسبب لاستمرار انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط. وإنها لحقيقة مؤسفة أن المجتمع الدولي فشل في إشراك الإسرائيليين والفلسطينيين في حوار جاد وموضوعي، أو في حل النزاعات، بغية تحقيق الاستقرار والسلام لكليهما. فعلى المجتمع الدولي مسؤولية توظيف مساعيه الحميدة لتسهيل التقارب بين الجانبين بأسرع ما يمكن.

إنه وقت السرعة والفرصة: السرعة لأن الحالة غير ثابتة - بل إنها تتدهور في كل لحظة، كما يشهد على ذلك استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة - والفرصة لأنه، بالإضافة إلى بعض العناصر الإيجابية عند هذا المنعطف السياسي، شهد السكان المدنيون في كل مكان وعانوا الدمار الناجم عن الصراع، وهم بالتأكيد أكثر رغبة من أي وقت مضى في السعي إلى تحقيق سلام مشرف.

والسلام الوحيد الذي يمكن أن يكون دائما في المنطقة سيكون هو السلام الشامل حقا. وذلك يشمل جميع الأطراف الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، ويجب أن يستند إلى معاهدات السلام الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمياه والبيئة والتجارة. والقيام بذلك يتطلب رؤية جديدة وشاملة تفضي إلى خطط محددة للسلام.

الرئيسة: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وقبل أن نواصل عملنا، أود إبلاغ الأعضاء بأن اللجنة الخامسة لا تزال بصدد استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/ES-10/L.19. وعليه، أعلق هذه الجلسة لمدة ٣٠ دقيقة لتمكين اللجنة من إنجاز عملها.

موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

كندا، كوت ديفوار، بابوا غينيا الجديدة، تونغغا، توفالو، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/ES-10/L.19، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار A/ES-10/16).

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كوبا، ملاوي، ميانمار، ناميبيا.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.19، المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة" بصيغته المنقحة شفويا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،

وينبغي ألا يغيب عن بالنا دائما أن الهدف الأساسي هو الاستئناف المبكر للحوار بين الجانبين بهدف استئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات التي قُطعت في شرم الشيخ عام ٢٠٠٥. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعمه المستمر للجهود التي يبذلها الإسرائيليون والفلسطينيون من أجل النهوض بعملية السلام.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): تشعر كندا ببالغ القلق إزاء تصعيد العنف والخسائر المستمرة والمأساوية في الأرواح في الشرق الأوسط. والطريق إلى السلام لا يمكن بلوغه بالعنف. وفي نهاية المطاف، فإن التسوية القائمة على أساس المفاوضات لهذا الصراع هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

ونعلم أن هذا القرار، بخلاف العديد من مشاريع القرارات التي تعرض على الجمعية العامة، يتضمن صورة أدق للأحداث ومسؤوليات الجانبين. ونأمل اتباع هذا النهج إزاء مشاريع قرارات أخرى. وبعد، فإن كندا ترى أن هناك بالفعل عددا من القرارات في الجمعية العامة وحدها تتناول الصراع في الشرق الأوسط. ويتمثل موقف كندا في أننا يجب أن نسعى إلى تقليل العدد الإجمالي للقرارات بشأن الشرق الأوسط، بغية تناول القضايا والشواغل الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإننا غير مقتنعين بأن إنشاء بعثة لتقصي الحقائق في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر سيكون أمراً بناءً، ونلاحظ كذلك أن إسرائيل قد تعهدت بإجراء تحقيق في تلك الأحداث.

ولذا قررت الحكومة الكندية الامتناع عن التصويت على القرار.

السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي لصالح مشروع القرار

الرئيسة: قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل التصويت على القرار الذي اتخذ توا، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت مدته ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة لنتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

صوت أعضاء الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.19. ونقدر أيما تقدير الروح البناءة للمفاوضات التي أسفرت عن نص مكن الاتحاد الأوروبي من تأييد مشروع القرار.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وقف أعمال العنف فورا، من أجل السماح بالعودة على وجه السرعة إلى عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط. بمنظور سياسي واضح. ونكرر نيتنا في الإسهام الفاعل في العمل في إطار المجموعة الرباعية لكي تعود عملية السلام بسرعة إلى مسارها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه البالغ للأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة التي أسفرت عن سقوط عدد متزايد من الضحايا بين صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ويستنكر العملية العسكرية غير المقبولة في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وإذ نعترف بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، فإننا نحثها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونشدد على ضرورة ألا تكون تلك الأعمال غير متناسبة وألا تتنافى مع القانون الإنساني الدولي.

ويشجب الاتحاد الأوروبي بشدة أيضا إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، ويهيب بالقيادة الفلسطينية أن تضع حداً لتلك الأعمال. فالعنف ليس حلاً. وندعو إلى إنهاء العنف وضبط النفس من قبل جميع الأطراف.

السيد كرمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ، أود فحسب أن أشير إلى أنني أبدت رغبي في إثارة نقطة نظامية، ولكن الرئيسة لم تلاحظ ذلك. وودت أن أبدي ملاحظة قصيرة، لا بدافع عدم الاحترام أو في محاولة للإهانة، ولكن على أساس إجرائي. أعتقد أننا تناولنا الإجراءات معظم ساعات اليوم. وما برحنا نسيئ استخدام الإجراءات بغية اختطاف الجمعية كيما تتخذ هذا القرار. وأود فحسب أن أبدي ملاحظة قصيرة. نحن نرى أنه لا يجوز لبعثة مراقبة ليس لها حق التصويت أن تبدي ملاحظات خلال الوقت المخصص لتعليل التصويت، لأنهم لا يصوتون. فلديهم ما يكفي من الوقت والمكان لإبداء ملاحظاتهم، ولكن ليس أثناء تعليل التصويت. وهذه هي الملاحظة الإجرائية التي كنت أود أن أبديها.

ويجب علي أن أقدم ملاحظة أخرى إلى المراقب المبجل عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، وهي أن إسرائيل أو بعثتنا أو حكومتنا أو شعبنا لم تكن لديها أبدا أي نية أو رغبة في إهانة شعب فلسطين أو السلطة الفلسطينية. وما لا نحترمه هو الإرهاب؛ لا نحترم من يجاربوننا. إننا نرد بالقتال في إطار حقنا الأساسي في الدفاع عن النفس. وسنواصل الرد على الإرهاب. والمشكلة ليست ما شاهدناه هنا؛ المشكلة ليست ما هو مكتوب في القرار. المشكلة هي الحالة على أرض الواقع.

ويجب علي أن أضيف أننا نأمل ونصلي، لأن ما نراه يحصل هنا لا يعكس حقا ما هو حاصل على أرض الواقع، أن يكون في إمكاننا في أقرب وقت أن نبلغ الجمعية بما يحدث على أرض الواقع بيننا وبين الفلسطينيين - ليس ما يحدث في الأمم المتحدة في نيويورك، ولكن في العالم الحقيقي. على أرض الواقع نأمل حقا في أن يكون من الممكن في القريب العاجل أن نجتمع وأن نحل المشاكل بيننا

A/ES-10/L.19. بيد أن تصويتنا لصالح القرار يرمي إلى مساندة قضية الشعب الفلسطيني ولا يشير إلى تغيير في موقف حكومتنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وينبغي ألا يُفسر على أنه اعتراف بإسرائيل.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد فلسطين، والشعب والقيادة الفلسطينية، أتقدم بالشكر لجميع الذين صوّتوا لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.19. إن ذلك التأييد الكاسح، بتصويت الجميع تقريبا، باستثناء حفنة قليلة للغاية، ينبغي أن يرسل رسالة ذات دلالة واضحة جدا، وخاصة إلى الوفد الإسرائيلي، الذي أهاننا جميعا في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق بقلّة احترامه وازدراءه للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. ويحدونا صادق الأمل أنهم سيخلصون من هذه العبرة الإضافية بأنه لا يسعهم العمل فوق القانون الدولي. فيجب عليهم أن يمتثلوا للقانون. وإذا أرادوا أن يحفظوا بالاحترام في إطار منظومة الأمم المتحدة أسوة بنا جميعا، يجب أن يلتزموا بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، وخاصة أحكام القانون الإنساني الدولي.

لقد أرسلت الجمعية هذا المساء رسالة قوية جدا إلى شعبنا بأن قضية العدالة قضية قوية جدا في قاعة الجمعية العامة. وأنا على اقتناع وثقة بأن هذا التصويت سيعطي الشعب الفلسطيني بصيصا من الأمل في الاتجاه الصحيح: أنه ذات يوم، سيتم إحقاق حقوقه الوطنية، وسينتهي الاحتلال وسيصبح دولة مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وأملنا أن يأتي هذا اليوم قريبا ونحن واثقون من أنه، بمساعدة الجمعية العامة ونضال شعبنا وصموده، سيأتي ذلك اليوم قريبا جدا.

الإرهاب والحق المشروع في مكافحة الإرهاب. واتخاذ قرار كهذا لا يمكن إلا أن يشجع أعداء السلام الحقيقيين وأعداء الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

والجمعية بعدم تصديها لمسؤولية القيادة الفلسطينية عن الاضطلاع بمسؤوليتها عن كبح الإرهاب والعنف ضد إسرائيل، قد أعطت للإرهابيين شيكا على بياض لمواصلة عملهم كما يطيب لهم.

الرئيسة: قبل إعطاء الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأنه فيما يتعلق بالبيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد، تحدد مدة الكلمة الأولى بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثل سورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، لقد تحدثت ١٥٦ دولة لتوها باسم فلسطين التي يريد المندوب الإسرائيلي حرمان ممثلها من التحدث. والأمل معقود على أن يستخلص مندوبو إسرائيل العبر من ذلك لتغيير نظرهم للواقع باتجاه التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي وإرادة هذا المجتمع القاضية بحماية الشعب الفلسطيني من آلة الاحتلال والعدوان الإسرائيلية.

نحن ممثلو المجتمع الدولي نجتمع اليوم تحت سقف الشرعية الدولية هذه ربما للمرة الألف منذ إنشاء الأمم المتحدة ومنذ بدء النظر في القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي. نحن ممثلو المجتمع الدولي نجتمع اليوم لتدارس كيفية تدعيم رسالة السلام عبر مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإيقاف جرائم الإبادة الجماعية التي تقوم بها قوات احتلالها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل والمحاصر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. نحن شعوب الأمم المتحدة الذين آلينا على أنفسنا في ديباجة الميثاق أن ننقذ

وبين جيراننا بدون التدخل أحيانا من الخارج، وهو ما لا يساعد حقا.

وليس من المستغرب بالتأكيد بالنسبة لأي شخص أن تستأنف الدورة الاستثنائية الطارئة اليوم كأى عمل معتاد - كما هو معتاد هنا في الأمم المتحدة. لقد قدمت ما وعدت به: عرض من الأجواء المسرحية، والخطب المثيرة المتجاهلة للواقع وتبادل الكلمات الفظة والتهم، ما يؤدي كله إلى اتخاذ قرار آخر يدين إسرائيل لمجرد كفاحها من أجل بقائها.

وينبغي ألا يخطئ أحد: لدى إسرائيل احترام كبير للجمعية والمبادئ النبيلة التي تمثلها. وبسبب هذا الاحترام تحديدا، لا يمكننا إلا أن نشعر بالجزع لأن مصالح مضرّة ومسيئة تسعى بصورة مفرطة إلى كسب السيطرة على ولاية هذه الهيئة وأنشطتها.

لدينا كثير مما يمكن أن نقوله عن القرار الذي اتخذ. ونحن لسنا في سبيل الخوض في ذلك طبعاً. ولكن أود أن أقدم تعليقا موجزا فيما يتعلق بشيء ما أقل ما يقال عنه إنه يسبب لنا قدرا كبيرا من الإزعاج. لغرض التوصل إلى نص يفترض أنه معتدل، في هذا القرار ساوى المجتمع الدولي والجمعية العامة بين أعمال الإرهاب، التي يدينها المجتمع الدولي كالمعتاد، والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل دفاعا عن النفس لمكافحة الإرهاب. ذلك أمر شجبه القرار؛ ولكن اسمحو لي بأن أخبر الجمعية بأن إسرائيل تشجب ما هو وارد في القرار.

وما يبعث على الحزن أن الجمعية أهدرت فرصة أخرى للقيام بإسهام هام في قضية السلام، بعملها على إرضاء رغبات الدول الأعضاء التي تسعى إلى تشويه صورة إسرائيل بالتركيز على الرد على الإرهاب ولكن ليس على الإرهاب نفسه، وكما سبق لي أن قلت بالمساواة بين

الأطفال الإسرائيليين في هذه البلدات من النوم، وأن أسر جندي إسرائيلي كان يقنص المدنيين الفلسطينيين من موقعه العسكري داخل غزة، إنما هو خرق فاضح للقانون الدولي.

إذن معاناة الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين، وفقا لهذه الرؤية، ليس سببها الاحتلال الإسرائيلي، والقمع الإسرائيلي، والقتل الإسرائيلي، والجدار الإسرائيلي، والحصار الإسرائيلي، والاستيطان الإسرائيلي، والحوارز العسكرية الإسرائيلية، وتهويد القدس، وإرهاب الدولة الإسرائيلي، وقنص الأطفال الفلسطينيين في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وفي باحات اللعب، واعتقال وزراء ونواب في البرلمان وشخصيات فلسطينية سياسية تمثل الشعب الفلسطيني، وقطع الأموال المستحقة للفلسطينيين، وسياسات الاعتقال الوحشية لأفراد فلسطينيين باستخدام الصواريخ التي يتم إطلاقها من الطائرات الحربية ليلا ونهارا وعلى مسمع ومرأى من العالم كله. والسؤال المطروح علينا الآن هو: ألا يستحق هذا الهراء الإسرائيلي اعتماد جمعيتنا الموقرة هذه لقرار يدين الصلف المرضي لمدوب قتلته السلام الذي صنف الشرعية الدولية المثلثة بالحاضرين هنا بأنها من رعاة الإرهاب وبأن إسرائيل هي حمالة السلام الوحيدة في العالم؟

إن ضحايا إرهاب الدولة الإسرائيلي ليسوا فلسطينيين ولبنانيين وسوريين وعرب آخرين فحسب، بل هناك ضحايا آخرين من كل دول العالم اغتالتهم حمالة السلام الإسرائيلية هذه لأنهم كانوا شهودا على مدى الظلم والاحتلال وممارسات العقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل في الأراضي المحتلة. ومن بين هؤلاء أفراد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، الكونت برنادوت، وشباب وشابات من أوروبا وأمريكا دهستهم الجرافات الإسرائيلية لأنهم تجرأوا على الاعتراض على مصادرة أراضي الفلسطينيين. أطفال ونساء

الأجيال المقبلة من ولايات الحرب والذين صوتنا مئات المرات لصالح قرارات تدعو إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك فلسطين.

لقد استمعنا باستهجان شديد وإدانة ما بعدها إدانة ورفض مطلق لتحذير غير مسؤول تفوه به مندوب إسرائيل أمام هذا الجمع الموقر اليوم، وهدد فيه الحاضرين على طريقة الخارجين عن القانون في الأفلام التي تنتجها هوليوود، متهما ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنهم مساندون للإرهاب ومتواطئون معه في حال صوتوا لصالح مشروع القرار الذي اعتمد للتو بأغلبية ساحقة، متهما ممثلي هذه الدول بأنهم مساندون للإرهاب ومتواطئون معه في حال صوتوا لصالح مشروع القرار الذي يدين إرهاب الدولة الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

إن هذه القراءة الإسرائيلية المعزولة والمشوهة لواقع الحال المؤلم السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عقود بحكم استمرار احتلال إسرائيل لهذه الأراضي وإصرارها على حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف - إن هذه القراءة إنما تؤكد مجددا أن تجاهل إسرائيل للجغرافيا والتاريخ قد أصبح فاضحا وأن التحليل غير الواقعي الذي نسمعه من مندوبها من حين لآخر إنما هو من خارج السياق الزمني والمكاني والحدث.

إن المندوب الإسرائيلي يسعى باستمرار وبشكل عبثي ويأثس إلى الترويج لمقولة أن آلام الفلسطينيين قد بدأت منذ أشهر فقط بسبب انتخاب الشعب الفلسطيني لحكومته التي تمثله، وأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية قد انتهى بمجرد أن سحبت إسرائيل بشكل أحادي الجانب قواتها ومستوطناتها من غزة قبل خمسة عشر شهرا، وأن إطلاق بعض القذائف على بلدات داخل إسرائيل يمنع

لقرارات الشرعية الدولية، وتحديدها لرغبة الجميع في السلام العادل والشامل القائم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد للسلام ومبادرة بيروت العربية لعام ٢٠٠٢.

إن السلام مسؤولية سياسية وحاجة لشعوب المنطقة المتطلعة نحو الاستقرار والتنمية والمستقبل. ولا يمكن لهذا السلام أن يُبنى بصدق في الوقت الذي تتحايل إسرائيل، برعاية من هذه الدولة أو تلك التي تطلق على نفسها صفة العظمى، على استحقاقات العملية السلمية وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وإدراك أن الحياة مقدسة لجميع البشر دونما تمييز، لا يعلو في هذا الحق أحد على أحد لأن الناس سواسية في الموت وفي الحياة.

الرئيسة: استمعنا إلى المتكلم الوحيد في إطار ممارسة حق الرد.

ووفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من القرار ES.10/16 الذي اتخذ للتو، سأرفع الآن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.

لبنانيون وسوريون وفلسطينيون مزقت الألغام الإسرائيلية أجسادهم بينما هم في قراهم وبلداتهم يتوقون إلى السلام.

إن السلام ليس سوقاً مفتوحة يرتادها العابثون باستقرار منطقة الشرق الأوسط، بل إن السلام إرادة سياسية واقعية أولاً وأخيراً. وعندما تتوفر هذه الإرادة لدى الحكومات الإسرائيلية وساستها وأحزابها، لن تكون هناك حاجة لعقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة بهدف إنقاذ الشعب الفلسطيني من ممارسات إسرائيلية سوداء مخجلة تذكر المجتمع الدولي بصفحات مقيتة من تاريخه غير البعيد.

أليس تداعي مجلس حقوق الإنسان في جنيف إلى الانعقاد ثلاث مرات في دورات طارئة منذ إنشائه قبل أقل من عام، أليس ذلك إشارة واضحة إلى أن سياسات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي قد أصبحت عبئاً على ضمير ووجدان المجتمع الدولي؟ إن منع مجلس الأمن من القيام بواجبه في صون الأمن والسلم الدوليين وحماية الشعب الفلسطيني من آلة الحرب الإسرائيلية هو الذي يشنت جهد المجتمع الدولي لإرساء القانون والعدالة والسلام، وهو الذي يغذي عقلية القتل الإسرائيلية السادية في الأراضي المحتلة، وهو الذي يطيل أمد الاحتلال، وتمنّع إسرائيل عن الانصياع